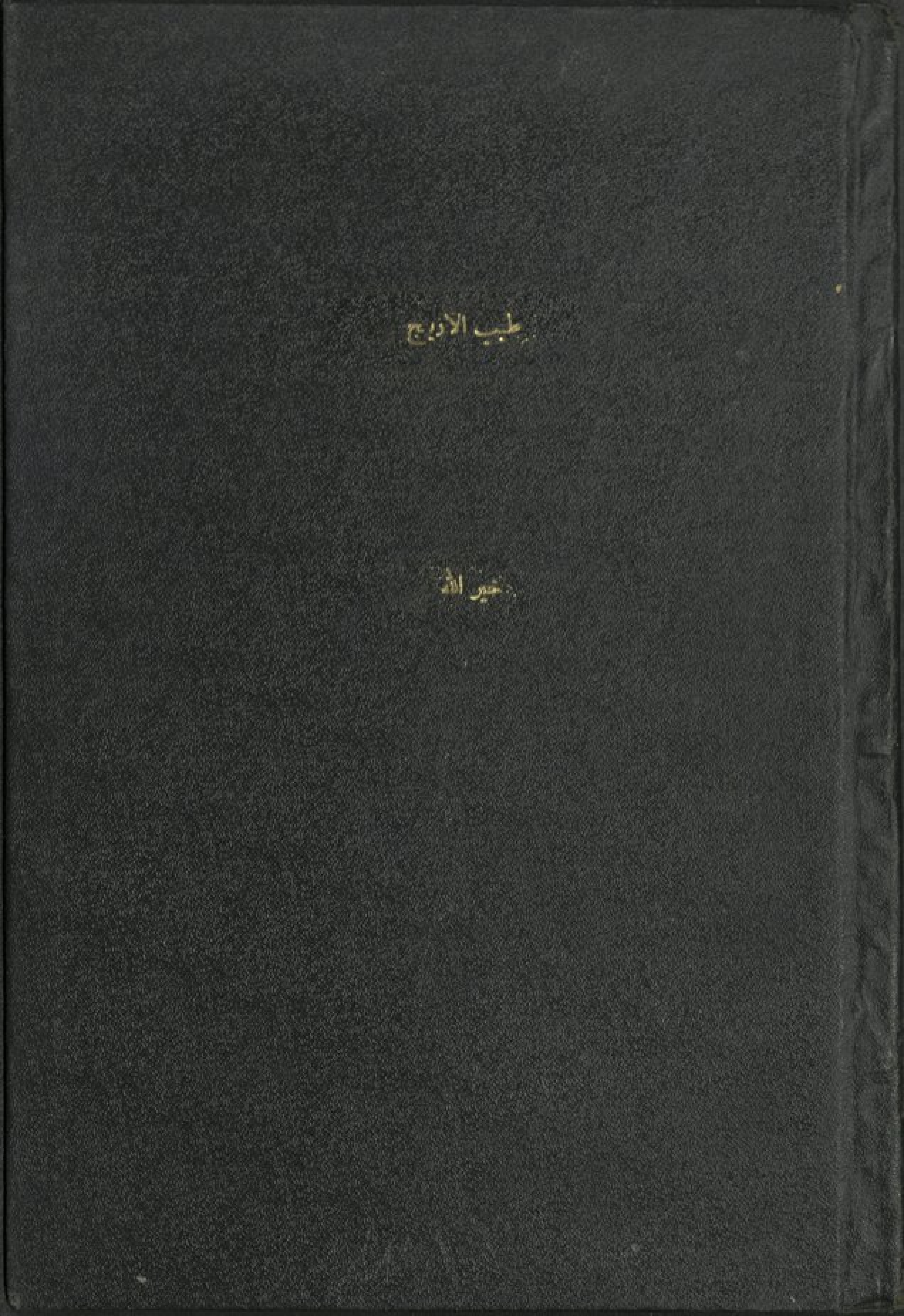

طيب الاريج
خير الله

طيب الاريج

في

الجلاء عن حاجة علم متن اللغة الى المباني والتخريج

١ = المباني علمٌ في متن اللغة الفصحى ما زال مطوياً والتخريج إعرابهُ وهو غير مستوفى البحث في كتاب

٢ = نقولُ نُثبتِ أنَّ في معاجم اللغة العربية قديمة وحديثة تعارضاً في أحكام البناء الواحد . وللمباني القول الفصل في تأييد صحيحها وتفنيد زيفها

بقلم الشيخ أمين ظاهر خير الله الشويري اللبناني

مطبعة ابن زيدون في دمشق الشام سنة ١٩٣٤

حقق الله النية الصالحة فالتأم المجمع الملكي للغة الضاد في ظلال مأمون هذا العصر فؤاد مصر العظيم . وهذا المجمع الكريم جدير بالثقة التي اتجهت اليه في خدمة فصحى اللغات على وجه يحيي جهود الاقدمين ويضيف اليها ما ينتظم بها انتظام اللآلي في عقد نفيس . وأمام هذا المجمع مذهبان له ان يختار احدهما . الاول : النظر في تراث الأولين بتدقيق فما وجده صحيحاً أقرَّه . وما انكرهُ التدقيق قذف به . فيعمل عمل مَن دُعي الى تشييد طبَق فوق اساس قديم فلا يضع حجراً على حجر الاَّ بعدما يصحُّ عنده ما سبق وضعهُ . فيستبدل ما لا يطمئنُّ اليه . لأن البناء على اساسٍ متداعٍ مربع العطَب . والثاني : ان يقدّس جهود الأقدمين فلا يمدُّ يداً اليها ثم يبني عليها ما يرى بنيانهُ

والمذهب الاول قد سبق اليه امثال صاحب الجاسوس على القاموس الذي وضع مؤلَّفهُ الكبير في نقد المعجم الشهير (القاموس) مستنداً الى نصوص رواها ثقات . وهو جانب من النقد يناوحه جانب آخر هو صوغ النقد من صُلْب المباني كما يرى المطالع ما جاء في رسالتي « الرأي الحاسم في الكلام الصحيح الذي خلَت منه المعاجم » . والمذهب الثاني يذهب اليه أهل التقليد فما جاء في المعاجم قبلوهُ وما لم يجئ ردّوهُ كمن انكروا زيجة وطيلة ونضوجاً ومن زعم أن كلمة صيغة من مصنوعات العامة فهؤلاء إذا عرض عليهم متكلم اكاويب او أظِلّة رفضوهما لأن المعاجم خلت منهما ولكن متى قيل لهم ان الحديث اوردهما فهما في الجامع الصغير للامام السيوطي (ص ٢٠٤ جزء ١) أمسكوا عن الجواب فإن لهذه الكلمات أقيِسة تأتي

بها وما جاء القياس به لا يصحُّ ردُّهُ

فاذا أُريد تحرير متن اللغة على وجه يميط اللثام عن دقائق مباني الحروف ومعانيها لتعرَف حكمة اوضاعها وتستقيم أقيسة صِيَغِها فلا غنى عن علم المباني والاسلوب المحقق في تخريج الحروف بمقتضاه . وعلم المباني مازال دفيناً في اوراق من اهتدى اليه

علم المباني من الصرف كعلم المعاني من النحو او مسك الدفاتر من حساب العدَد . فالنحو ينظر في تركيب الجمل وصحة اعرابها والمعاني ينظر في كل ذلك وفي مطابقة سبك الكلام على مقتضى المعاني المقصودة به . فيستوي عند النحوي (إنما زيد عالم ، وإنما عالم زيدٌ) فكلا القولين صحيح . أما المعانيُّ فلا يستويان لديه ويذهب الى ان إنما زيد عالم ينبغي ان ترد حيث لا يصح ان ترد إنما عالم زيد . وكذلك يستلزم موضع آخر انما عالم زيدٌ . ومسك الدفاتر يستخدم القواعد الاربع الحسابية والنسبة والثمرة كما يستخدمها علم الحساب . ولكنْ له في استعمالها اسلوباً ليس في الحساب فكل دفتريٍّ حسابيٌّ وليس كل حسابي دفترياً وكل معانيٍّ نحويٌّ وليس كل نحوي معانياً . وعلى هذا يكون كل مبانيٍّ صرفياً وليس كل صرفي مبانياً

علم المباني ينظر في المعنى ويختار له المبنى الخاص بهِ فيقول المعنى الفلاني له المبنى الفلاني ، وان المبنى الفلاني للمعنى الفلاني . مثلاً يروي الراوي قول الشاعر :

واني لمحتاج الى ظل صاحب   يروق ويصفو إنْ كَدُرْتُ عليْهِ

فلا يرى الصرفيُّ مأخذاً عليه فان المعاجم اوردت لمادة (كدر) ثلاثة اوزان مقيسة على كَرُم ونَصَر وطَرِبَ . أما المبانيُّ فلا يقبل كَدُر هنا وله دليله على عدم القبول فاسأل عن هذا الدليل من يستطيع المجيء به

ابواب المباني تتبع ابواب الصرف كما تتبع ابواب المعاني ابواب النحو . فما من بحث نحوي إلاَّ جاء للمعاني به دقائق وعلى مثالها المباني والتصريف . و كما اضطر الشيخ عبد القاهر الجرجاني ان يفصح عن المعاني بفصول طوال واستند الى الشواهد هكذا شأن علم المباني فليست فصوله بالوجيزة ولا الاحتجاج لقواعده بالشاهد الواحد . وان تكن الأُسس التي وُضعت له مما أقرَّتها العلوم اللغوية الموثوق بها

وقد نشرتُ من دقائق المباني ثلاثة كتب هي المنهاج السويُّ واللوءلوءُ المنضود والرأي الحاسم واني لشاكر الشكر الجزيل لوزارة المعارف السورية التي ابتاعت منها سهماً وافراً ثم اشكر وزارة المعارف العراقية فقد اخذت نسخاً من المنهاج السويّ وصرَّحت بأن بحثهُ دقيق يجب أن تستنير به عقول المعلمين وانه اعلى من مُتناوَل الطلاَّب

وموءخراً نشرتُ مقالاً في المقتطف ام المجلاَّت العلمية العربية في المعجم المحرَّر وحاجته الى المباني والتخريج فجئتُ به كلوءلوءة من مغاص فعرضتها على من هم أرباب خبرة باللآلئ . ومرَّ الشهر أثر الشهر . ولا سوءال عن اللوءلوءة ولا عن مغاصها والسكوت في معرض الجواب جواب وكان من واجب اعضاء المجمع الكريم النظر فيها فان صحيحة فليسألوا

عن مغاصها وان زائفة فبيان زيوفها

عَود على بدء

ها أنا ذا أجيءُ بكلمة أخرى عن المباني فأقول : يروي التصريف للفعلين المجردين الثلاثي والرباعي بناءين ولكل منهما مزيدات احصاها الاستقراء منذ القديم ولكل من تلك المزيدات معانٍ . ولكل مبنى من هذه المزيدات قبيل يكثر او يقل بحسب اقتداره على الاتساع للمعاني المراد سبكها فيه . فقد يأتي معنى ما فيتجاذبه مبنيان فأكثر . فجاء أخبره وخبّره وأفهمهُ وفهّمهُ . وجاء أسرجتُ الجواد وألجمتُهُ ولم يجيءْ سرّجتُ الجواد والجّمتهُ . وجاء ثقّفتُ الرمحَ وقوّمتهُ ولم يجيءْ أثقفتُ الرمحَ وأقمتهُ . ومن هذا المثال يتّضح ان أفْعَلَ وفَعَّلَ بينهما اجتماع على معنى او معانٍ وافتراق على معنى او معانٍ

والمزيد فرع المجرّد والغالب ان يكون الاصل اقوى من فرعهِ فاذا كان للمزيد معانٍ متعددة فاولى بذلك التعدد المجرّد . وقد اورد المرحوم والدي (ظاهر خير الله) في رسالته « اللُّمع النواجم في اللغة والمعاجم » تمييز المجرّد الثلاثي الى طوائف منها اصلية ومنها ملحقة على تقسيم لم يأخذهُ عن سابق وكلامه هنالك وجيز وذلك لأنه وضع توطئة لمعجم موجز لا كتاباً مستوفي الفصول

وكما يأتي عن فَعَلَ مزيداتٌ هي أفعَلَ وأخواتها يجيءُ عن فاعِلٍ اسم الفاعل مزيدات هي عدا التأنيث والتثنية وصيغتي الجمع السالم للمذكَّر والمؤنث صِيَغ جمع متعددة فتجر جمع تاجر فهو مزيد ويُجمع على تِجارٍ

مثل جَدْي وجِداء وشَرْب جمع شارب ويُجمع على شُرُوب مثل حَرْف وحُروف فبينما نرى تَجْراً وشَرْباً على مبنى واحد نجد ما تفرع عنهما على مَبْنيين . ونجد انه يُقال تاجرٌ يُجمع على تَجْر كصاحب وصَحْب وتَجْرٌ على تِجار كما تقدم وتِجار على تُجُرٌ مثل ثِمار وثُمُر ولنا ان نقول أيضاً تاجر على تِجار كصائم على صِيام وتاجر على تُجُر كنادل على نُدُل فيجيء تِجارٌ جمعاً أو جمع جمع وتُجُرٌ جمعاً او جمع جمع او جمع جمع جمع

فها أنا ذا أسأل المجمع الكريم كم صيغة جمع لفاعل و كم صيغة جمع لفاعلة أصلية لها و كم صيغة جمع لها نقلاً عن فاعل وما هي خصيصة كل صيغة من هذه الصِيَغ وأية صِيَغ تقبل المزيد وأيتها لا تقبل

يتجاذب فاعلٌ وفَعَلَ وفعيل وفعُول صيغ جموع وهذا التجاذب له عِلَل فمنها أن تكون صيغة الجمع عامة بين هذه المباني . ومنها أن تكون الصيغة لمبنى واحد على وجه الأصالة وجاءت لسواه من باب الاستعارة بسبب ما . فكم صيغة جمعٍ أصالتها لفاعل . و كم صيغة جمع أصالتها لفَعَل . و كم صيغة جمع أصالتها لفعيل . وكم صيغة جمع أصالتها لفعول و كيف يُقام الدليلُ على أصالة الأصيل . مثلاً جاء في شعر الأخطل (ديوانه ص ٣٠)

ملوكٌ وأحكام وأصحاب نجدةٍ إذا شوغبوا كانوا عليها الحَشغبِ

فما مراده بأحكام أجمع حاكم كشاهدٍ وأشهاد وطاهر وأطهار فإن المعاجم لم تجمع حاكماً على أحكام وجمعت حُكْماً على أحكام . أو جمع حَكَم كبدَلٍ وأبدالٍ وهل جاء حَكَم صيغة افراد بداءة بدء

أو نُقلت عن الجمع الى الإفراد أي حَكم جمع لحكيم كرَشق صيغة جمع لرشيق . ونُطا جمع نُطي يقال هو يمشي مشي النُطا أي الحمقى أو جمع حاكم كخَدَم جمع خادم وحَرَس جمع حارس ثم نقلت من الجمع الى الإفراد كعصبة وسوقة وسراويل ونظائرها وما الفرق بين معاني أحكام على تعدُّد المباني المذكورة

البيان يقرّر أن الحقيقة أصل والمجاز والكناية فرعان عنها ولكل منهما أحكام والمجيء بأحد الفرعين بدلاً من الأصل له وجهه الذي يكسب الكلام بلاغة . والمباني يبني على هذه القاعدة فيقول : إذا جاء المفرد ليدل على المفرد فهذه الدلالة وضعت على وجه الأصالة فإذا جاء المثنى او الجمع وله دلالة المفرد فهذه الدلالة من باب المجاز وكما أن المجاز أبلغ من الحقيقة يكون الجمع في موضع المفرد والمفرد في موضع الجمع أبلغ . فأسأل المجمع الكريم : كم صيغة جمع جاءت في موضع المفرد وكم صيغة مفردٍ جاءت في موضع الجمع وكم صيغة لنا أن نعدّها في الأصل جمعاً أو مفرداً . وما هو التعليل لكل صيغة

يتساوى الأكل والشَرب في المصدر ويختلفان في الماضي والمضارع والأمر . فأكلَ من باب نصرَ وشرِب من باب سمع . ونقولُ أكلةً بمعنى مأكول وشَراباً بمعنى مشروب فعلامَ اتفقا في مبنى واختلفا في مبانٍ وما الفرق بين أكلة وشَراب

هذهِ قضايا من علم المباني صرف إليها المرحوم والدي اهتمامَهُ وتابعتهُ في استخراج دقائقها فمن يا ترى سبق والدي الى الجلاء عنها . وفي أيّ

سفر اتى البحث عنها . وللمجمع اللغوي الكريم أن يُعلن عن مكانتها إما ذات جودة فتجب رعايتها وإما ليست بذات شأن فليُقِم الدليل على ذلك . وأحسب أن هذه الدقائق لو عرضت على عضو أو أكثر من أعضاء المجمع فإن مافي وطبه سيكون فيه مزيد أو نقصان عما في وطبي لأن كل باحث مستقل بعمله يتخذ أدوات ليست لآخر

هذه مباحث في المباني أبوابها ذات فصول تتشعب فيكون كل باب سِفراً . فليرني المجمع الكريم ما عنده فيها .

﴿ التخريج ﴾

التخريج عرفه الأقدمون ولكنهم لم يعطوه من العناية ما هو أهله فاتخذوه مسلكاً ضيقاً ولو أنصفوا لأفسحوا مجاله وسقوا غراسهُ فأعطى ثمراً شهياً . وها أنا ذا أضرب به أمثالاً :

ا — إمام : جاء في تخريجه ثلاثة وجوه . الأول : أنه بمعنى مأموم فان فِعالا ترد بمعنى مفعول كغِراس بمعنى مغروس وبِساط بمعنى مبسوط وكما يجمع بساط على أبسطة يُجمع إمام على أيمة أو أئمة . الثاني : أنه جمع آم مثل صِيام جمع صائم ولذلك جاء إمام للمذكر والمؤنث تقول هو إمام وهي إمام فإن فِعالاً ترد جمعاً لفاعل وفاعلة كقول زهير : خيل صِيام ... الثالث أنه من باب نقل المصدر الى الصفة كعَدل وثقة ورِضى . فأي وجهٍ من هذه الوجوه أولى بالتقديم . وما الدليل

ب — جاء في شعر النابغة «أروى الهضاب الصُخَّدِ» فقال شارح ديوانه الوزير ابو بكر : الصُخَّد جمع صَخُود . وأوردت المعاجم صَيخوداً

وصيخاداً لا صَخوداً . والصحيح صُخَّد جمع صاخدة فإن فُعَّلاً لفاعلٍ وفاعلة كعائدة وعُوَّد

ت – جاء في مرويات حماسة أبي تمام الطائي «الكُماة» فقال التبريزي هي جمع كامٍ كقاض وقُضاة لا جمع كَميّ فان كَمِيّاً يُجمع على أكماء مثل شريف وأشراف . وما أوردهُ التبريزي أورده اليازجي في العَرْف الطيب . قلتُ : الكميُّ كصبي يُجمع على أكماء كأصباء وهذه الصيغة لم ترد في المعاجم وجاءت في شعر حاتم الطائي . ويجمع على كُمْيَة كصبي وصُبْيَة ثم نقلت الفتحة الى الميم فوقعت الياء ساكنة بعد فتحة فقُلِبت ألفاً من باب أعلال خَشاة عن خَشْيَة ومَجاعة عن مجوَعة فهؤلاء ثلاثة من أعلام اللغة لا يهتدون الى القياس الصحيح . والآن أطرح القضايا الآتية :

(الأولى) = رَخاخ = جاء في البستان : الرَخاخ كسحاب نبات لين هش . و = العيش الواسع . و = الأرض التي تكسرت تحت الوطء ج رَخاخِيُّ (بتشديد الياء) وفي أقرب الموارد : الرَخاخ بالفتح العيش الواسع . و – الأرض الرخوة وقيل المنتفخة التي تكسَّرت تحت الوطء ج رَخاخيُّ . وفي المحيط : الرَّخاخ من العيش الواسع ومن الأرض الرخوة والمتسعة ج رخاخيُّ والظاهر أنه مقلوب رخائخ »

في بحث هذه النصوص نجد : ١ = في البستان للمبنى الواحد ثلاثة معان وفي سواه معنيين . ٢ = لا استنكار لصيغة الجمع في البستان ولا في أقرب الموارد فهي عندهما صيغة قياسية . واستنكر محيط المحيط

الصيغة وعالمها بما بدا له . فبين الاستنكار وعدم الاستنكار تعارض . وكان على المتأخرين وقد سبقهما من استنكر أن يدعما قولهما بشاهدٍ موثوق به أو بمتابعة القياس فلم يكن منهما شيءٌ من ذلك . فهما ينقلان بغير أن يستنيرا بالقياس . ٣ = لو صحَّ تعليل المعجم الثالث وقلبت رخائخ لكان عن القلب رخاخيُ ثم بالتسهيل رخاخي وبالإعلال رخاخٍ كمواضٍ وجوارٍ ولا تكون رخاخيّ بالتشديد كما أوردتها المعاجم الثلاثة نقلاً عن القاموس . ٤ = الرخاخ نبت فالواحد منه رخاخة كنَعام ونَعامة وحمام وحمامة وأباء وأباءة . وتجمع فَعالة على فعائل : كحمامة وحمائم ونعامة ونعائم وسحابة وسحائب . ولم يذكر محيط المحيط النبات الذي يجيءُ واحده بالتاء . ٥ = ألمعاني الثلاثة صيغة جمع واحدة كما يُستدلُّ ضمناً مما ورد في تلك المعاجم أو يستقلُّ كل معنى بصيغة او صيغٍ جمع دون سواه . ولأيّ معنى رخاخيُّ ٦ = يأتي القياس برخاخي عن موردين فما هذان الموردان اللذان لم يردا في معجم وكيف يقام الدليل على صحة ذلك الورود ٧ = إن صيغ الجموع التي أغفلت المعاجم ذكرها لهذهِ المعاني ليس الوصول اليها من باب الاستخراج من المؤلفات القديمة فلو كان لها ورودٌ هنالك لروتها المعاجم . إذن لا سبيل اليها إلا من باب القياس عن طريق الاجتهاد لا التقليد . فكيف يوصلنا القياس الى مالم يورده السماع بغير استنادٍ الى قواعد علم المباني

(الثانية) = الثَّأرُ = في البستان : الثَّأر الدم و — الطلب به . و — قاتل الحميم : ج أثآر . والعدوُّ » اه . وفي اقرب الموارد : الثَّأرُ

والثُّؤرة: الذَّحل وهو طلب المكافأة بجناية جُنِيَت عليك. جمع الأوّل أثآر وآثار وثآئر. وهو ثارك: قاتل حميمك أي قريبك.» اه وفي محيط المحيط: الثأر. الدمُ والذحل والحقد ج أثآر وآثار وثآئر. ويقال هو ثأرك اي قاتل حميمك». وفي هذه النصوص: ١ً = متى جاء بناءٌ لمعانٍ متعددة فلا بد ان يكون بينها ما هو أوفى أصالة بدليل ان حروف الجر ذات معانٍ متعددة ولكنَّ النحاة عينوا الأصيل وقدَّموه. فقدَّم البستان الدم نقلاً عن محيط المحيط. وأقرب الموارد الذحلَ وهو المعنى الثاني عند المحيط والبستان وذكر محيط المحيط الحقد منفرداً بهذا المعنى. ٢ً = جاء البستان بأثآر جمعاً للمعاني الثلاثة التي ذكرها. ثم ذكر المعنى الرابع بغير جمع متابعاً محيط المحيط فعلامَ لا يكون للمعنى الرابع جمع فان كان لفرعيته فالاصيل من المعاني الثلاثة واحد والباقيان فرعان فعلامَ فرع بلا جمع وفرعان لهما جمع وإن كان لامر آخر فما هو وكيف يكون الحقد (على مذهب المحيط) آصل من العدوّ في بناء ثأر. ٣ً = أورد أقرب الموارد للذحل على انفرادٍ ثلاث صيغ جمع ولم يذكر الدم ولا الحقد ولا قاتل الحميم. وجاء بثُؤرة بمعنى ثأر ولم يجمعها ولا أدلى بوجه مجيئها وذكر المحيط الثُّؤرة بمعنى طلب الثار لا الثأر. ولم يبين المحيط من أين جاء بالثُّؤرة ولا ما هو جمعها. فأيٌّ من المعجمين على صواب. واذا كانا على صواب فما تعليل كل قولٍ على حدة. إن في هذه النصوص تعارضاً فكيف يزال التعارض ٤ً = جمع ثأْر على ثـآئر من باب جمع فَعل على فعائل. فإن كان قياسياً فأين قياسُهُ. وإن كان من الشاذ فأين

التنبيه على شذوذه فاسأل عن صحة هذه الصيغة . وكيف تستقيم

(الثالثة) = الحسوة = في البستان الحَسْوة والحُسْوة لغتان . وهذان المثالان يتعاقبان على هذا الضَرْب كثيراً كالنَغْبة والنُغْبة والجَرعة والجُرعة . ج حُسىً (بضم فتنوين) والحُسوة بالضم الشيء القليل من الحَسو وملء الفم ج حُسَى (بضم ففتح بغير تنوين) وأحسية وأحسوة على غير قياس . وجج أحاسٍ » . وفي أقرب الموارد : الحسوة المرّة من الحسو . يقال قد حسوت حَسْوَةً واحدة . والحُسوة بالضم قدر ما يُحسى مرة واحدة . يقال في الإناء حُسوة ج أحسية وأحسوة على غير قياس . وجج أحاسٍ » . وفي محيط المحيط : الحَسوة المرة من الحَسو . والحَسوة والحُسوة وبالفتح أفصح وفي الاناء حُسوة أي قدر ما يُحتَسى ج أحسية وأحسوة على غير قياس . وجمع الجمع أحاسٍ . وفيه أيضاً الجرعة مثلثة (بالضم والفتح والكسر) أو بالضم والفتح الاسم من جرع الماء . والجُرعة ما اجترعتَ من الماء ج جُرَع »

فلنا من هذه النصوص القضايا الآتية : ١ = لم يرد في معجم كيف اشتُقّت الحسوة من حسا . وقول المحيط الحَسوة المرة من الحسو جاء بها من مصدر المرّة في التصريف ونقل عنه اقرب الموارد . ومصدر المرة يأتي منه الجمع على فِعال كَرّة على كِرار وخَطوة على خِطاء فكان من الواجب ان يجيءَ من حَسْوة المرة حِساء وجاء في البستان حُسىً بضم وتنوين . ومصدر المرة لا يأتي على فُعْلة وهنا جاءت حُسوة بالضم . ٢ = الجرعة والحسوة بمعنى واحد فكيف جاء في الجرعة ثلاثة مبانٍ وفي

الحسوة مبنيان ٣ = كيف جاء في حَسْوة حُسىً بالصرف وفي حُسوة حُسَى بمنع الصرف والواو فيها أصلية قُلِبت ألفاً لوقوعها بعد الفتحة . وقد تفرَّد البستان بحُسىً وحُسَى وأمسك رفيقاه عن هاتين الصيغتين

٤ = في البستان لحُسْوة معنيان وثلاث صيغ جمع وفي أقرب الموارد ومحيط المحيط معنى واحد وجمعان فاذا كان لحسوة معنيان لمبنى واحد فالاصل ان يكون لكل معنى جمع على حدة . فالخال الشامة جمعه عند اصحاب المعاجم خِيلان كجار وجيران و عند ابناء حمص خِيلة مثل جار وجيرة . والخال اخو الأم جمعه خُؤُول واخوال وصيغ أخرى . فكيف نوزّع الجموع الثلاثة على المعنيين . او كيف نخصص الجموع الثلاثة بمعنى واحد ونحرم الاخر او نوجد له صيغة جمع رابعة . ٥ = تقول المعاجم الثلاثة ان الجمع على أحسية وأحسوة على غير قياس . فما هو القياس عندها وعلامَ لم يُتبع وجيء بما ليس على القياس . فانه ما من تحوّل عن قاعدة الا عن علّة موجبة فما هي العلّة و كيف تُعلَّل : ٦ كيف يهتدي الطالب الى القياس ولم يُذكَر له . واذا نظر في جرعة وجد في البستان الجَرْعة بمعنى الارض ذات الحزونة تُجمَع على جِراع . والجَرْعة المرّة الواحدة من الجرع والاسم من جرع وبمعنى الحسوة مثلثة بلا جمع . والجُرعة بالضم ما اجترعتَ من الماء ج جُرَع و - ملء الفم بغير جمع . وفي قوله الحسوة مثلثة اشكال فلا يتبين من قوله أن التثليث في الجرعة أو في الحسوة وسواء أراد إحداهما فقط فقد نقض قوله الحَسوة والحُسوة لغتان لأن الجرعة والحسوة سواء ففيهما ثلاث لغات بحسب اصطلاحه وثلاثة

مبانٍ باصطلاحي . وفي أقرب الموارد الجَرعة بالتثليث الحسوة» فصرح بتثليث الجرعة لا الحسوة ولم يجمع جَرعة ولا جُرعة . وفي محيط المحيط : الجَرَع مصدر جرِع وجمع الجَرِعة ولم يعين الجرعة التي أرادها أجرعة الماء أو الجرعاء . ثم يقول : الجَرْعة والجَرَعة والجَرْعاء ج جَرَع . ثم الجرعة مثلثة ولا يذكر لها جمعاً ثم الجُرْعة ما اجترعتَ من الماء ج جُرَع وهنا العجب بأن يجيء للجرعة بمعنى الجرعاء جمع أو جمعان وبمعنى قليل الماء خلو من جمع وما الدليل على أن جَرَعاً للمعنى الأول دون الثاني وكيف يجيءُ في البستان جِراع لجَرعة بمعنى جَرعاء والقياس يطلب جِراعاً لقليل الماء لأنه مصدر مرّة . ويختلف البستان ومحيط المحيط في جمع المعنى الواحد ويمسك أقرب الموارد عن ذكر جمع والامساك دليل شكٍّ . فاذا كان قياس فلا شك وان شكٌ فلا قياس يُستنَد إليه :

٧ = أقول أنا إن التثليث في الجرعة والحسوة والجذوة وأخواتها صحيح وان أحِسوة أصحُّ من أحسِية وأولى بالذكر أولاً لا كما أوردت المعاجم وإن القياس الصحيح يأتي بهما . فما ذلك القياس الذي لم يهتدِ إليه أصحاب المعاجم الثلاثة ولا المعاجم التي نقلت هذه عنها ٨ = أي مأخذ يتجه على جج أحاس

(الرابعة) = الذِهبَة = في البستان : الذِهبَة (بكسر فسكون) المطرة الخفيفة . الذهاب الأمطار الغزار» . وفي أقرب الموارد : الذِهْبَة المطرة الضعيفة والجَوْد (المطر الغزير) ضد ج أذهاب وذِهاب وأذاهيب» وفي محيط المحيط : الذِهْبَة المطرة الضعيفة والجَوْد (المطر الغزير) ضد

ج أذهاب وذِهاب وأذاهيب» . وما يتجهز به المسافر من طعام ونحوه»

فلنا من هـذه النصوص ما يأتي : ١ً = ذكر محيط المحيط للذهبة ثلاثة معانٍ وذكر أقرب الموارد معنيين وانفرد البستان برأيٍ خاصٍ. فالمعنى الذي انفرد به محيط المحيط وقف عليه تالياه ولم يثبتاه ُ فهما يشكان بصحته فإذا كان صحيحاً فما وجه صحته وإن لم يصحّ فما تعليل عدم صحته ولا خلاف في أن بين هـذه المعاجم تناقضاً ٢ً = لم يرد في معجم من هذه المعاجم أن في مبنى ذهب ما يؤخذ منه معنىً يناسب المَطَر ضعيفاً أو غزيراً فإن كان الفعل أصلاً للاسم فكيف جاءت ذِهْبة بغير أصل . وإن كان الاسم أصلاً للفعل فكيف جاءت الذِهْبة ولم يجيء عنها فعل يشهد بأصالتها ٣ً = صحت عند البستان ذِهْبة للمطرة الخفيفة دون الجَوْد ولم يصحّ عنده ورود جمع لها . وصحّت عنده الذِهاب الأمطار الغزار فيا ترى أيعدُّ الذِهاب مفرداً كالغِراس فقد عدّ المصباح الغِراس مفرداً فكان عليه أن يقول الذِهاب المطر الغزير أو يعدُّ الذِهاب جمعاً كالغِراس فقد أوردها القاموس في جموع غَرْس فحينئذ يتّجه السؤال هكذا : كيف جاز عندك مجيءُ الجمع بدون مفرد . وقد عارض أقربَ الموارد ومحيطَ المحيط اللذين ذكرا للذِهاب مفرداً . والشعر الفصيح جاء به قال متمم ابن نويرة (ضلفع في معجم البلدان)

سقا الله أرضاً حلها قبر مالك ذِهاب الغوادي المدجِنات فأمرعا

وإمساك البستان ناجم عن أنه يتراءى له أن جمع ذِهْبة ذِهَبٌ مثل سيرة وسِيَر وهذا القياس شهير . بل مطّرد فكيف أغفله أقرب

الموارد ولماذا امسك عن ذكره البستان أليس أن هنالك سراً يجب البحث عنه ٤َ = صحت عند المحيط وأقرب الموارد تلك الصِيَغ الثلاث انها قياسية لذِهبة ولو لم تصحّ لقالا جاءت هذه الصيغ على غير قياس . كما قالا في جمع حَسوة على أحسوة . فما هذا القياس . وإن كان في القياس خلل فما صحة القياس ٥َ = في المعاجم الثلاثة أحسِوة جمع حَسوة وجج أحاسٍ . فعلى هـذا كان الواجب أن يقولا وأذهاب ج أذاهيب كأقوال وأقاويل لأنه لايصح أن نورد جمع الجمع والجمع سواء

(الخامسة) = بُدور = جاء في كتاب بلاغات النساء جمع بَدْرَة على بُدُور (ص ١٣٢ وص ١٤٦) على عهدي هشام الخليفة الأموي وأبي يوسف قاضي هارون الرشيد . وجمع البستان بَدْرَة على بُدُور وبَدَرات وفي أقرب الموارد على بِدَرٍ فقط وأمسك محيط المحيط عن جمع بَدْرة بمعنى « كيس فيه ألف أو عشرة آلاف درهم » ولنا من ذلك ما يأتي : (أولاً) البستان جمع جلدة السخلة على بِدَر وبُدُور والكيس على بُدُور وبَدَرات وأقرب الموارد جمع بَدرة الكيس ومَسكَ السخلة على بِدَر ومحيط المحيط جمع مسك السخلة أولاً على بُدُور وثانياً على بِدَر

فلكل من هذه المعاجم رأيٌ لا يوائم رأي الآخر فأي يصحّ وأيٌ لا يصحّ . (ثانياً) القياس أن يأتي جمع فعلة على فِعال كنعجة ونِعاج ويأتي جمع فِعلة على فِعَل مثل دِيَة ودِيَم وهنا جمع بَدرة على بِدَر وقد عَلَّل البستان هذا بأنه ورد البِضْعة بالكسر بل هو نفسه أورد في مادة (ب ض ع) البَضْعة بالفتح وقد تُكسر القطعة من اللحم ج بَضْع لبَضعة بفتح فكون بِضَع وهذا لايصح والصحيح مجيء بِضَع

بالفتح كثَمرة وثَمر . وتُجمَع على بِضَع كعِنَب وعلى بِضاع مثل جَفْنة وجِفان وقَصعة وقِصاع » فإن ما أورده يثبِت أن بَضعة لا بِضعة تجمع على بِضاع لتنظيره بجفنة وقصعة فبقيت بِضَع صيغة جمع لِبضعة . والشاهد يجب أن لا يكون فيه قولٌ يعارض الدعوى . (ثالثاً) لبُدور عن بَدرة ثلاثة أوجه تخريج يستقيم بها القياس فماهذه الأُوجه الثلاثة

(السادسة) = أربة وأكل = كيف يُضبَطُ البناءان الأخيران الواردان في بيت البعيث التميميّ معاصر جرير :

وجئنا بأَسلاب الملوك وأحرزت   مناصلنا مجدَ الأُربة والأكلِ

وكم لنا وجهاً في تخريج هذين البنائين وأيُّ معنى أراده الشاعر وسبكه في هذين البنائين .

الخلاصة

(أولاً) أصحاب هذه المعاجم نقلوا عن المعاجم القديمة وليس بينهم مجتهد فكلُّ مأخذ عليهم مأخذ على المعجم المنقول عنه . فمرجع النقد الى الصحاح والقاموس ولسان العرب وتاج العروس وأساس البلاغة وسواها فهي الينابيع التي ملأت هذه الأحواض

(ثانياً) على هذه النصوص المتناقضة لا يثبت صحيح ولا ينتفي خطاء . فالواجب أن يوضع معجم على وجه التحقيق يقيم الدليل على الصحيح .

(ثالثاً) ما مرَّ في هذا المقال يؤيد قول والدي رحمه الله في مقدمة رسالة جيد المطبوعة سنة ١٩٠٣ « المعاجم غير مستوعبة اللغة ولا محرَّرة العبارة

ولا مدققة المعاني ولا مستكملة المطالب ولا مستقصية المواد فقلما تصلح مرجعاً إلا في أصول المواد المذكورة فيها ولذلك يجب أن يكون اعتمادنا في المباحث اللغوية على القياس إلا في أصول المواد المذكورة في المعاجم».

(رابعاً) لا يستطاع تعيين القياس في معنى إلا بعد التحقيق في مبناه والتحقيق في المبنى خاص بعلم المباني . وهذا العلم لم يخرجه الى أيدي طلابه أحد قبل والدي فإنه نشر رسالتي مفعلة وجيد سنة ١٩٠٣ ثم اللمع النواجم سنة ١٩٠٧ وألف المباحث المحصفات في أحوال الصفات . ورفع النقاب عن قياسية لغة الأعراب . وهما مخطوطان لم يبرزا الى عالم النشر وقد طبعت نبذة من أولهما سنة ١٩٢٨ باسم المنهاج السوي في التخريج اللغوي . ثم طبعت كتاب اللؤلؤ المنضود والرأي الحاسم وأعددت كتاباً اسمه نفائس الدرر لم يتسن لي نشره ولا أعلم أن أحداً نشر من مباحث المباني ومناهج التخريج ما نشره والدي أولاً ثم تابعته.

(خامساً) علم المباني من التصريف كمسك الدفاتر من الحساب العددي . وعلم الصرف استقرائي فعلم المباني استقرائي أيضاً فإن الثمرة لها خصائص شجرتها . والاستقراء مهما اجتهد الفرد في استيعابه فلا يصل الى منتهاه ولا سيما اذا كانت مواد استقرائه غير متسعة فها أنا ذا أعترف بأني عرفت شيئاً وغابت عني أشياء ولكن ما أجهله لا يبنني أنني وقفت على حقائق لغوية كانت تحت سجف الكتمان قبل أن أخرج بها الى عالم الجلاء ولا يبعد أن يكون بعض ما وصلت اليه ما زال غير جلي عند غيري . ودليلي ما في القضايا التي أوردتها في هذه المقالة من الغموض

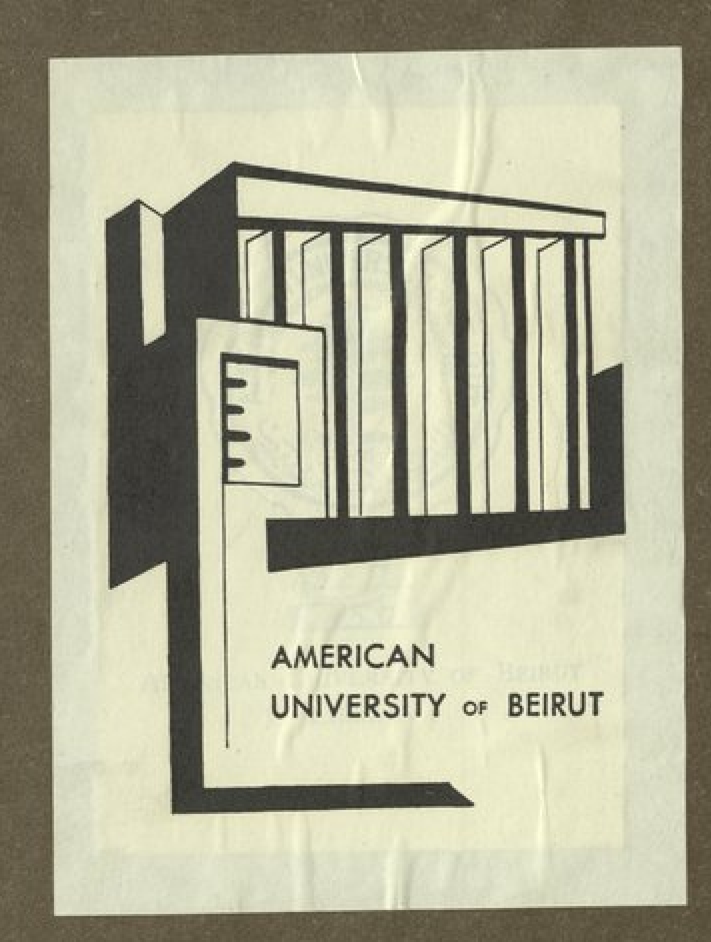
فاذا كانت تلك القضايا جليَّةً عند أقطاب المجمع الكريم فليتكرم أحدهم بالجلاء عنها لإكمال مباحث المعاجم وتنوير عقول الطلاب . وإن لم تكن جلية عندهم فأمسكوا عن الجواب عنها فإمساكهم بينة على صحة ما أذهب اليه ويكون لي في خدمة اللغة لو انتظمتُ في عدادهم عملٌ لا يغني به أحدهم عني

(سادساً) هذه القضايا أشبه بزهرة من قضيب أزاهير ولكل زهرة شأن فقد يصحُّ أن يكون لأولئك الأقطاب اطِّلاع على هذه القضايا كاطِّلاعي أو أوسع أو يكون لي اطِّلاع في قضايا سواها ماليس لهم . فإذا كان القصد من عقد المجمع الكريم جمع أصحاب شمل الملَكة في اللغة فما سبق لي نشرهُ قبلاً وما جاء في هذه المقالة يشهدان بأني أهل لأن أنتظم في عداد ذلك المجمع الكريم . واذا كانت وزارة المعارف المصرية الجليلة التي لها الكلمة النافذة في هذا الشأن لا يشفع لديها علمي الذي جلوتُ عنه قلتُ «بغى عليَّ قومي والقمر» وسيكون للتاريخ كلمتهُ في مستأنف الزمن . ومن ألقى دراهمَهُ على مائدة الصيارفة أوفى ما يجب عليه . ويقع الملام على من يضع السراج تحت المكيال ويُنئيه عن المنارة والسلام ؟

أمين ظاهر خير الله


DATE DUE


492.7:K45tA:c.1
خير الله ،امين ظاهر
طيب الاريج في الجلاء عن علم متن ال
AMERICAN UNIVERSITY OF BEIRUT LIBRARIES


AMERICAN
UNIVERSITY OF BEIRUT